

من الواقع الاقتصادي

الفواكه المستوردة

عباس الغالبي

تشهد أسواق الفواكه والخضير اغراقاً من المنتجات المستوردة على حساب المحلي منها في ظاهرة لم تالفها الأسواق من قبل ، حيث تتجه إلى الأسواق إلى الاستيراد المطلق مع استمرار تراجع الانتاج المحلي وسط ظروف قاهرة يعيشها القطاع الزراعي برمته.

ولم تفلع وزارة الزراعة وهي الجهة القطاعية المسؤولة عن القطاع الزراعي أي شيء من شأنه المعالجة أو على أقل تقدير أسيئام في المعالجة وهي ظاهرة لم تعرف فيها على مسوغات صمت الوزارة التي لم توضح الأسباب الكامنة الحقيقية التي توقف حائلاماً فاعلية القطاع الزراعي ورفع الانتاج ليس في الفواكه والخضير حسب بل في المرادات الزراعية والحقانية كافة، وقد يطال المسؤولون في جدوى المبادرة الزراعية التي أطلقها رئيس الوزراء والتي لم تأتكم لها أحد.

ومن الطبيعي ان تصيب الوزارة عاجزة عن الاتيان بالحلول جذرية وناصحة في ظل التخمينات الاستثنائية الضعيفية التي لا يمكن ان تكتفي لجاجة هذا القطاع من الدعم في الاختاهات كافة، حيث لا بد من الاتجاه إلى الاستثمار الزراعي وإعادة النظر في الخطط الزراعية التي تبنيناها الوزارة ودعم القروض الزراعية ورفع إقامتها والسعى إلى ادخال التقنية الحديثة وفي المحاور كافة سعياً لتطوير الانتاج الزراعي.

ولعل الفواكه والخضير المحلي تعرضت إلى تدمير كبير لأسباب شتى وهي حاجة الان إلى معه بوادي حجم التدمير الذي تعرضت له في ظل الفارق البيئي والطبيعي الصعب، والذي ساهم بشكل كبير في خفض الانتاج والتحول من بلد مصدر إلى مستورد من الدرجة الأولى حيث تحولت سلة الفواكه والخضير العاقبة إلى أجنبية مستوردة، ماجل سعادتها في ارتفاع مستمر في ظل الاختلالات التي تعاني منها القطاعات الريفية قطاع النقل والمطافع والمابتعلا بالكيفية التي يجري من خلالها استيراد الفواكه والخضير من دول الجوار والتي أصبحت هاجساً يلازم الذهن اليومي للمواطن وسط اجراءات ترقعية خجولة من الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة وهي بحاجة إلى إعادة تأثير وملائمة أكثر للواقع العيشي وقياس النتائج الاقتصادية المتربطة على هذا الانفصال الذي تعاني منه أسواق الفواكه والخضير والتي تشكل نسبة كبيرة من المائدة العاقبة اليومية.

abbas.abbas80@yahoo.com

تقرير هيئة الأوراق المالية؛ أكثر من ١١٠ مليارات دينار حجم التداول الكلي للجلسات خلال الفصل الأول

بغداد/ قيس عيدان

كشف التقرير الفصلي الأول لعام ٢٠١٠ الصادر عن هيئة الأوراق المالية والخاص بـ تداولات سوق العراق للأوراق المالية؛ عن ارتفاع حجم التداول إلى ما يقارب (١١٠,٧٢) مليار دينار بزيادة مقابل ما يقارب (١٠٧,٢) مليار دينار خلال الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة قدرها (٣,٢٪).

وذكر تقرير الهيئة الأوراق المالية تسللت (المدى) نسخة منه: أن حجم التداول للفصل الأول ارتفع بنسبة (٤,٤٪) عن مكان عليه في الفصل الأول من العام السابق (٢٠٠٩) إذ احتل القطاع المصرفي خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٠ ميلار متربطة بـ ٢٠١٠ ملياري دينار وبنسبة (٥٥,٨٪) من المجموع الكلي فيما جاء في المركز الثاني القطاع الصناعي حيث بلغ حجم التداول (١١,٧) ملياري دينار بزيادة (٤,٥٪) من المجموع الكلي؛ وجاء في المركز الثالث القطاع النفطي والسياسي حيث بلغ حجم التداول ما يقارب (١٥,٩) ملياري دينار وبنسبة (٤,٤٪).

وبلغ خالل الفصل الأول من عام ٢٠١٠ حجم التداول حيث بلغ حجم التداول (١١,٧) ملياري دينار وبنسبة (٢٧,٣٪) ملياري دينار بزيادة (٤,٦٪) من المجموع الكلي؛ وجاء في المركز الرابع الذي بلغ عدد جلسات التداول (٤٦) جلسة نهارياً مقابل (٤٠) جلسة نهارياً في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩.



وبنسبة (٢,١٪) من المجموع الكلي، وأوضح التقرير أنه وفق هذه المؤشرات فقد بلغ معدل الجلسة لعدد الأسهم المتداولة خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٠ حوالي (١٢) مليار سهم مقابل (١٣) مليار سهم في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩ وعن حركة التداول لغير العراقيين بينما وشراء.

وحدد التقرير أن بيع الأسهم من قبل الآخرين خلال الفصل الأول من قبل دينار معلاً ذلك نتيجة شراء الأجانب لـ ١٣,٣٧٤ مليون دينار في حين اقتصرت مبيعاتها من الأسهم على (٤٣,٦٥) فقط.

وفيما يخص عدد العقود المنفذة خلال الفصل الأول اوضح التقرير أنه بلغ (١٧) ألف عقد في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩ وبنسبة انتخافياً بلغت (٩,٣٪) لافتاً إلى أن عدد العقود للفصل الأول ارتفع بنسبة (٩,٣٪) (٩٧,٢٪) عاماً كان عليه في الفصل الأول من العام السابق (٤٣,٦٥).

وبين التقرير أن المجموع الكلي لعدد العقود المتداولة خلال الفصل الأول بلغ ما يقارب (٣٠,١) ألف عقد في الفصل الرابع من عام ٢٠١٠ مقارنة مع (٤١,٦٧) في المجموع الكلي لعدد العقود المتداولة خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٩.

وبلغ عدد الاسهم ما يقارب (٢٢,٩) مليار سهم في المجموع الكلي لـ ٢٠١٠ المليون وبنسبة (٢٠,٩٪) من المجموع الكلي وجاء في المركز الثالث قطاع الخدمات حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة ما يقارب (٤٠) مليارات سهم

وبنسبة (٦١,٩٪) من المجموع الكلي وجاء في المركز الثاني القطاع الصناعي حيث بلغ عدد الاسهم ما يقارب (٢٢,٩) مليار سهم في المجموع الكلي لـ ٢٠١٠ المليون وبنسبة (٢٠,٩٪) حيث احتل القطاع الصناعي لاسعاً في المركز الرابع الذي بلغ عدد الاسهم المتداولة حيت بلغ عدد الاسهم ما يقارب (٤٠) مليارات سهم

والاول ارتفع بنسبة (١٤,٧٪) عن مكانه على في المراكز الثانى والثالث حيث بلغ عدد الاسهم ما يقارب (١١,١) مليار سهم مقابل ما يقارب (١١,١) ملياري دينار من حجم التداول الرابع من عام ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة مدارها (١٤,٤٪) مبيناً ان عدد الاسهم للفصل

والشار التقرير الى ارتفاع عدد الاسهم المتداولة خلال الفصل الاول من عام ٢٠١٠ الى ما يقارب (٦٥,٤) ملياري دينار سهم مقابل ما يقارب (٦٥,٣) ملياري دينار سهم مدارها الرابع من عام ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة مدارها (١٤,٤٪) مبيناً ان عدد الاسهم للفصل

محل : الأصرار الكويتية يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي

بغداد/ وكالات

قال محلل الاقتصادى حازم العتيبي يخالق العراقيل

على الوساطة العربية من قبل

وأوكد التعبير بالتعويضات يعكس

أثار سلبية على الواقع الاقتصادي

وحركة الاستثمار في البلاد.

وأوضح التعبير بالتعويضات غيرها من

الجهات الدولية لحل هذه المعضلة

يذكر ان وزير النفط الشهري

قال في مؤتمر صحفي الخميس

الي لندن على اثر مطالبة الناقل الكويتي بـ ١,٢ مليار دينار مبلغ اجمالي مبيع مليون دينار من اجل اعادة المطالبة لـ ١٧ مليارات دينار اخر استنطاف ملحوظاً في المطالبات التي تقدر بـ ٤٢ مليار دولار، والتي تقدر بـ ٤٢ مليار دولار، وبريطانيا ومجددة طلبها بضرورة دفع كامل التعويضات.

ولفت مصادر رسمية عراقية ان تجدر الاشارة الى ان الكويت تقدم اشارات هائلة "إشارة منه

٤ طفارات نمرت في مطار الوصول

اثر غارات جوية امر قضائي

البرقب العالمية الثانية.

بريطانيا يقضى بالجزء على اول

رحلة للخطوط الجوية العراقية

ايران.

الماضي، إن العراق دفع ما يكفي من التعويضات مما يخلق التوتر بينها وبين المطالبات التي تطالب بـ ١٧ مليارات دينار من اجل اعادة المطالبة لـ ١٧ مليارات دينار، والتي تقدر بـ ٤٢ مليار دولار، والتي تقدر بـ ٤٢ مليار دولار، وبشكل متبادل وواسطه وبابل.

الى ذلك أكد بعض أصحاب مكاتب بيع وشراء العقارات في بعقوبة ارتفاع اسعار العقارات بشكل لافت للنظر.

وقال مدير دائرة المهرجان والمجربين

غزوan مجید: ان تردي الوضاع الامنية في عموم مناطق دياري خالل الفترة

التي اعقبت سقوط النظام السابق مع

سيطرة عناصر القاعدة على اغلب

المناطق ادى الى تهجير اكثر من ٢٧ الف

عائلة ويوافق ٥٠٪ من قضاء بعقوبة

مركز محافظة ديالى، ثم قضاء الحاصل

في الترتيب الثاني والمقدادية ثالثاً بعد

سيطرة عناصر القاعدة على هذه المدن

واتخاذ سلطتها مقر انتشار اسلاميين

في جميع مناطق المحافظات

والذين اعادوا انتشارهم في جميع

المناطق المحافظات

حيث ادت الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات

في جميع مناطق المحافظات

حيث ادى الى ارتفاع اسعار العقارات